

(إشكالية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي)

د/ الحاج يوسف مليكة، جامعة الجلفة

ملخص:

يعتبر المجتمع المدني فاعل رئيسي في التنمية على الصّعيد العالمي و المحلي، فقد التزمت دولياً الكثير من أقطار الوطن العربي مثلاً بضرورة إشراك المنظّمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة خاصّة الاجتماعية، بحيث أن هذه الأخيرة وجدت نفسها فجأة وبدون تمهيد مطالبة بسدّ الفراغ الذي انسحبت منه الدّولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي، فهذه المنظّمات في أغلبها خيرية إحصائية، وهكذا أصبحنا أمام طرفين مفترض أن يتعاونوا معاً بحكم الضّغوط الدّولية والحاجة الدّاخلية ولكن في إطار علاقة غير صحية، أزمة ثقة، غياب أيّ خبرات للتفاعل والحوار، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التّنظيمية لدى هذه المنظّمات.

كلمات مفتاحية: إشكالية تفعيل الدور، المجتمع المدني، الوطن العربي

Abstract:

Civil society is a major player in global and local development. Many countries in the Arab world have committed themselves to the necessity of involving non-governmental organizations in the formulation of social and social policies. The latter has suddenly found itself without a prelude to filling the vacuum that the state has withdrawn from. Social organizations, these organizations are mostly charitable, so we have two parties supposed to cooperate together under international pressure and internal need but in an unhealthy relationship, a crisis of confidence, lack of experience of interaction and dialogue, as well as weak frameworks Institutional capacity and organizational skills of these organizations.

Key words: The problem of activating the role, civil society, the Arab world

مقدّمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني ليشير إلى مجموعة التّنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمّالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الخيرية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحوّل الديمقراطي، فإنّ أزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات هي التي أدّت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.

وتشكّل المنظّمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني، ورغم نشأة هذه المنظّمات في كثير من البلدان العربيّة منذ زمن بعيد، فإنّ العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظّمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيّرات عديدة سياسية واقتصادية

واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية، فهذه المنظّمات هي دفاعية لحقوق الفرد و المجتمع إلّا أنّها في الحقيقة تواجه بعض العراقيل و المعوّقات المتعدّدة التي تمنعها عن القيام بذلك.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

أضحى مفهوم المجتمع المدني مفهوماً أساسياً، وقد نظر الاقتصاديون والسياسيون الكلاسيكيون مثل جون ستيوارت ميل، وادم سميث للمجتمع المدني على أنّه عالم الحرية المنضبطة على المستوى الاقتصادي والشخصي، ولكننا نجد هيجل من ناحية أخرى ينظر إلى المجتمع المدني نظرة أوسع باعتباره مكاناً لأشكال القوة المعنوية غير الملحوظة والخفية من قوّة الأنظمة الدينية والثقافية والتربويّة والمؤسّسات الأخرى (1).

وهو لدى الباحثين والمفكرين العرب يعتبر في الوقت الحالي " المكان الهندسي " المفضّل الذي تلتقي فيه الأفكار التقديرية للواقع والمعادية لشمولية الدولة (2)، فهو الوسط الاجتماعي للتنمية والتّحديث والأداة الأنسب لمشاركة المواطنين في صنع القرارات الهامة واقتراح الحلول لمشاكلهم وإبصال مطالبهم للسلطات الحاكمة بالطرق السّلمية، خاصّة في المراحل الانتقالية التي تمرّ بها المجتمعات والدّول التي تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السّياسي من الاشتراكية إلى اقتصاد السّوق، أين تظهر فجوات كبيرة نتيجة الفراغ التّنظيمي والوظيفي الذي يتركه انسحاب مؤسّسات الدّولة من تقديم كثير من الخدمات، فينعكس ذلك سلباً على الفئات الاجتماعية الضّعيفة، وهنا تبرز أهميّة وضرورة أن تشغل تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات على وجه الخصوص ذلك الفراغ وتعوّض النقص بمبادرات ذاتية وتطوّعية في المجالات المختلفة (3). باعتبار أن العمل الجماعي هو الأقدر على تحقيق الأهداف، ولكنهم يجذبون إليها كأعضاء في دوائر اجتماعية، لأنّ الفرد مهما أوتي من قوة ومواهب لا يستطيع تحقيق طموحاته و طموحات مجتمعه لوحده، لهذا فالجمعيات تعتبر أقوى صوت معبر عن الإدارة الجماعية.

ونظراً لتحديات العولمة من جهة، وحتّى تستطيع المجتمعات الانتقال والتحوّل إلى الحياة الديمقراطيّة بكلّ أمان من جهة أخرى بعد فشل السياسات التّنموية السّابقة التي تميّزت بالهيمنة المطلقة والشّاملة للدّولة في معظم البلدان النّامية التي تبحث الآن عن تطبيق نموذج تنموي وسياسي بديل هو نظام اقتصاد السّوق والتعددية الحزبية والنّقابية والتفتّح على القطاع الخاص وحرية المبادرة والتّنظيم (4)، فإنّ الجمعيات هي الجديرة بالقيام بوظيفة التّجديد الشّعبي، ومن زاوية نفسية فإنّ العمل الجماعي والتطوعي يتميّز بالإدارة الحرّة و المرنة للأعضاء و العمل دون أجر وبالتالي دون أعباء وتكاليف تذكر، حيث يسخر العضو جهده الفكري والعقلي ووقته وإمكانياته المادية للصّالح العامّ دون انتظار أيّ مقابل لذلك، ولهذا فالعمل الجماعي يمثّل حالة سموّ نفسي للإنسان المتطوّع، ودليلاً على الاستعداد والإخلاص في العمل والرّغبة في الإصلاح والتطوّر، وهنا تبرز قيمته الاجتماعية و الاقتصادية العظيمة، أيّ توطيد العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، وتحسين الأداء التّنموي، لأنّ التّنمية ليست مسؤولية الدّولة وحدها، و إنّما تتركز على دعائم ثلاثة هي الدّولة والقطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وهذا الأخير له جذور عميقة في أوساط الفئات الاجتماعية العريضة التي تعاني من الإهمال والنّقص في الخدمات الحكومية بسبب الإجراءات البيروقراطية للدّولة أو عزوف القطاع الخاصّ الذي يستهدف الربح أولاً وأخيراً، لهذا فالحركة الجمعوية أكثر دراية بمعاونة الجماهير وأسرع في التّدخل وتنفيذ برامج الرّعاية الاجتماعية لفائدتها.

ويعرّف خليل حامد المجتمع المدني من حيث المبدأ بأنّه " نسج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفرادها من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي عالقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتّفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات ومحاسبة الدّولة في كافّة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها" (5) ومن جهة إجرائيّة فإنّ هذا النّسيج من

العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى، ويعرفه الجحاني بأنه "مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة" (6) ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات ويعترف شكر عبد الغفار، المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف، وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة المذهبية أو الدينية كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي" (7).

ويتشكل المجتمع المدني من نطاق واسع من التنظيمات المختلفة في أغراضها وأحجامها وهياكلها التنظيمية وأساليبها في جمع الموارد اللازمة لمباشرة نشاطاتها، وينتظم في هذه المنظمات أفراد مستقلون يعملون طوعاً وبشكل جماعي لتحقيق هدف مشترك في بيئة أو محيط عام للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم ومبادئهم، والأصل في هذه المؤسسات أن تكون مستقلة عن الدولة، وأن تعمل خارج إطار تدخلها.

إذ تزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وتزيد من إفقارهم وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة (8).

فلا يعدّ الاهتمام بالمجتمع المدني وقضاياه ودوره جديداً ولكنه ارتبط بتطور الفكر الإنساني من ناحية وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع الإنساني وأهدافه — ما تحقق منها وما لم يتحقق — من ناحية أخرى. وبالتالي فإن أيّ تغيير في المجتمع الإنساني وأهدافه يلازمه تغيير في مفهوم المجتمع المدني ومضمونه، كما يرتبط هذا المفهوم بتطوير مشاركة أفراد المجتمع والجهود والسياسات الرامية إلى تحقيق هذا التطور، ومن ثمّ يؤثر في تطور مفهوم المجتمع المدني ومضمونه وأدواره ومساهماته ما يلي:

- 1- تطور وتغيّر الفكر والمعرفة الإنسانية.
- 2- التغيرات المجتمعية.
- 3- تغيير الأهداف المجتمعية.
- 4- جهود ومحاولات تفعيل المشاركة الإنسانية في المجتمع.
- 5- تغيير وتطوير مفهوم سلطة وهيمنة الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال المراكز المتسلطة.
- 6- تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية وقدراتها.
- 7- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- 8- التواجد في شكل منظمات.

9- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.

10- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

وتُعَدُّ الجمعيات التطوعية مكونًا مهمًا من مكونات المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني Society Civil Organizations هي منظمات غير حكومية بالدرجة الأولى، وتسهم بجهود تطوعية في مجالات الحياة المختلفة كما تقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ (9). و بالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات المهنيّة العمالية

- الحركات الاجتماعية

- الجمعيات التعاونية

- مراكز الشباب و الاتحادات الطلابية

-الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال

-المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة .

- الصحافة الحرة وأجهزة العالم والنشر

-مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ويمكن أن نحدد أركان المجتمع المدني فيما يلي:

1- شرعية وقانونية الوضع

2- العضوية الاختيارية

3- الاستقلالية التي تدعم قدراتها الذاتية في أن تحكم نفسها بنفسها

4- المشاركة الحرة التطوعية

5- البناء التنظيمي المرن الذي يرتبط بقيم الأعضاء لتنظيم مشاركتهم الحرة

6- الارتباط بالسياق الحضاري الثقافي والاجتماعي المحلي.

ثانياً: وظائف وأهداف المجتمع المدني

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف و أهداف يمكن تحديدها فيما يلي:

1- تحقيق الديمقراطية: هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح (أي قبول الرأي الآخر) والمبادرة والتطوعية (10)، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حرية الاعتقاد والرأي والتجمع والتنظيم، ومن ثم فهو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة والتي هي جوهر الديمقراطية (11).

2- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

3- التنشئة الاجتماعية: ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة ، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل (12).

- 4- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.
- 5- الوساطة والتوفيق: فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.
- 6- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة.
- وقد تعدّى دور المجتمع المدني حدود الأوطان ليصبح ظاهرة دولية فظهر المجتمع المدني العالمي حيث احتلت المنظمات غير الحكومية مكانة بارزة في مختلف أنشطة وبرامج وقمم هيئة الأمم المتحدة سواء في قمة السكان أو المرأة أو الطفولة أو الأرض والبيئة الاجتماعية... الخ، ولم تعد هذه المنظمات طرفاً مراقباً وملاحظاً، بل تساهم في التحضير لهذه التظاهرات واقتراح الحلول والخطط ورفض الأفكار السلبية من بعض القوى غير المكتثرة بتحديات الفقر والأمراض والتلوث البيئي وغيرها التي تهدد عالم اليوم وحول وظائف وأدوار الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل فإنها قد عرفت اختلافاً بين الباحثين مثلما اختلفوا حول مفهومه وبنيته وحدوده فبعضهم أعطى له وظيفة سياسية تهدف إلى ترقية وتفعيل المشاركة الشعبية في رسم السياسات واتخاذ القرارات، والبعض الآخر حصر تلك الوظيفة في الجوانب الاجتماعية والتنمية ك تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والإسهام في القضاء على البطالة... الخ.
- وقد أجمل سعد الدين إبراهيم بعض الخطوط العريضة لوظائف المجتمع المدني كما يلي (13):
- أ- إنّ تنظيمات المجتمع المدني تتميز بقدر كبير من المرونة وبهامش أكبر من حرية دخول أو خروج الأفراد منها، وهذه الميزة التي تعتمد أسلوب الإقناع والتّغريب تشكّل قوتها في التأثير على سلوك أعضائها وبالتالي قدرتها على غرس قيم وسلوكات متوائمة مع متطلبات التنمية الشّاملة، ومن هنا فإنّ لهذه التّنظيمات المدنية دوراً كبيراً في رفع مستوى المشاركة الشعبية في الشّؤون العامة للمجتمع، وفي زيادة فرص الحراك الاجتماعي وإحساس الأعضاء بمدى أهمّيّتهم وتأثيرهم في بيئتهم الاجتماعية وقدرتهم على مواجهة وصد التجاوزات بفضل الالتحام فيما بينهم و ما أنتجته في نفوسهم من أمان جماعي.
- ب- تؤدّي تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته إلى تزويد الأعضاء بالمهارات التّنظيمية والسياسية نتيجة للاجتماعات والنقاشات والتّنافس لبلوغ مراكز القيادة بالطّرق الديمقراطيّة وفي ظلّ الشّفافيّة والمراقبة والمحاسبة والتداول السّلمي على المسؤوليّة.
- ت- إنّ تنظيمات المجتمع المدني هي الحصن الذي يحمي الفرد والجماعات من تعسف الدولة وتجاوزات أعوانها من جهة، وتحمي الدولة والنّظام العام من ردود الأفعال السلبية للمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي تساهم في حفظ الاستقرار الاجتماعي من خلال تنظيم وتأطير الأعمال الاحتجاجية المطالبة بالحقوق بالطرق السليمة وليس بأساليب العنف والتخريب.
- ومن جهة أخرى حدّد بعض الباحثين وظائف للجمعيات تتمثّل في تلك الإجراءات التي تستهدف مايلي :
- أ- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوّعية للمواطنين وتوجيهها جماعياً للعمل الاجتماعي في الميادين المختلفة.
- ب- الإحساس بالمشاكل الجماهيرية والعمل على حلّها.

ت- سدّ الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة منها وفقاً لمبدأ العدل والمساواة .

ث- تحقيق التربية الاجتماعية للمواطنين ذاتياً، وتنمية الشّعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة .

ج- تحويل الطّاقات الخاملة أو العاجزة اختيارياً أو اضطرارياً إلى طاقات قادرة ومنتجة.

ويضيف لها البعض الآخر الأهداف المكملّة التالية :

- رفع مستوى معيشة المواطنين .

- إقامة علاقات تعاونية بين المنظّمات العاملة بالمجتمع المحلي .

- تشجيع المشاركة لدى أفراد المجتمع لخدمة مجتمعه.

إنّ الجمعيات عبارة عن تنظيمات تطوعية وحرّة يؤسّسها المواطنون بشكل تعاقدى مؤقت أو دائم من أجل حلّ مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة دون انتظار تدخل الدولة، تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في الإسهام في تنمية المجتمع وتطوّره، خصوصا في ظلّ الفراغ الذي أحدثه انسحاب الدولة من القيام بأدوارها الاجتماعية، حيث يتجنّد المواطنون بطريقة رسمية ولأغراض لا تهدف للربح المادّي ولكنها تسعى لسدّ ذلك الفراغ، وتكون القناة التي تربط بينهم وبين الدولة بصورة حضارية تكرّس قيم التسامح والتكامل والتعايش السّلمي التي تميّز المجتمع المدني وهذا تلعب الحركة الجمعوية دور التّأطير والتنّظيم لمبادرات المواطنين ومطالبهم وتقوم بالتّفاوض العقلاني بينهم وبين مؤسسات الدولة ، وصدّ ومواجهة أيّ تعسّف يصدر عن هذه الأخيرة أو عن قوى السّوق .

لقد أصبح المجتمع المدني أو القطاع الثالث من أبرز الظواهر المجتمعية على المستوى العالمي مجسّدا للانتقال من الاهتمام النضالي والعلمي بالحركات الاجتماعية إلى الحركات الجمعوية، كسمة لهذا العصر الجديد أيّ التحوّل من المطالب المهنية والمادية إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم و اتخاذ القرارات والدفاع عن الحقوق والحريات والبيئة...الخ.

وللنشاط الجمعوي في البلدان الغربية تاريخ عريق وحاسم في تطورها واستقرارها ، أمّا في البلدان النامية فأهمية العمل الجمعوي في الوقت الرّاهن يأتي من أن تنميها الشاملة تحتاج لمشاركة وإسهام كل أفراد المجتمع وقواه المختلفة في إطار منظّم ومنسق مع جهود الدولة فالمهمّة الأولى للجمعيات هي خدمة العنصر البشري باعتباره غاية التّنمية وأداتها في الوقت نفسه، فهي الأقدر على فهمه ورعايته عند حاجته للمساعدة سويا كان أو مريضا، طفلا أو شابا أو شيخا، ذكرا أو أنثى.

إذا كان العمل الجمعوي والنّشاط التطوّعي في السّابق ينطلق من مفهوم عفوي وتقليدي وهو عمل الخير والبرّ والإحسان والرّعاية الاجتماعية بدافع ديني وإنساني، أيّ المسارعة في تقديم الإغاثة لمن هم في حاجة إليها، أمّا اليوم و في ظلّ تعقّد الحياة أصبح يتضمّن أبعادا أخرى أكثر علمية ومهنية وأحسن تنظيما، وهي أبعاد الوقاية والتّنمية والمشاركة الشّعبية في اتّخاذ القرار والضّغط على أصحابها...الخ ، حتّى أصبحت الجمعيات شريكا في الحكم وفي التّنمية في البلدان المتقدّمة وأصبحت المنظّمات الدّولية تفضّل التّعامل مع ممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية أثناء تقديم المساعدات لها.

ففي الجزائر على سبيل المثال ظهرت في السّنوات الأخيرة موجة كبيرة من الجمعيات في شتّى الميادين الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والبيئية...وغيرها استحققت وصفها بالحركة الجمعوية نظرا للديناميكية التي خلقتها في المجتمع، حيث عرفت انطلاقة هائلة باعتبارها أهمّ مكوّنات المجتمع المدني وأقربها إلى قضايا المجتمع وشرائحه المختلفة ومنها الشّباب، وبذلك أصبحت

الحركة الجموعية مصدرا للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين السياسي والمجتمعي ، في الحيّ وفي المدينة والوطن ككل.

ومن التعاريف السّائدة حول مفهوم الجمعية هو تعريف المنصف وناس الذي يرى فيه أن "الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وأنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي، وأنها تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام" (14) ، ويتحقق ذلك بواسطة الرّغبة في الفعل التّعاوني وتبني القضايا المشتركة والتنظيم الجماعي وكذلك العمل التطوعي الذي يعتبر شكل من أشكال المواطنة والعمل الاجتماعي في غاية الأهمية لأنه يتيح للأفراد المتقاعدين والعاطلين عن العمل وغيرهم من المهتمّين فرصة الاندماج والتفاعل مع المجتمع والابتعاد عن العزلة والانفرادية ، فحسب Ferrand Bechman "العمل التطوعي هو فعل موجّه للآخرين أو للمجتمع مع الرّغبة في فعل الخير، أو يكون هناك عمل في خطّ مع العديد من القيم الاجتماعية" (15).

وتعرّف أمانى قنديل الجمعيات بأنّها: "مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصّة تتبني أهدافا متنوّعة، وقد تنشط في مجال واحد (رعاية المعوقين مثلا) أو عدّة مجالات (الطفولة، المساعدات الخيرية والمعاقين) (16). ويذهب ماهر أبو المعاطي في تعريفه للجمعية إلى القول: "إنّها تنظيم اجتماعي يتكوّن من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع" (17).

وتلعب جمعيات المجتمع المدني من ناحية أخرى وظائف عديدة فيما يخصّ التحديث وتنمية الديمقراطية والحكم الرشيد، حيث يظهر لنا إلى أنّ وظائف وأهداف المجتمع المدني تتمثّل في:

- أ- ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء في نطاق الأعضاء أو المواطنين يتشربون مبادئها.
- ب- توسيع المشاركة المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة وتمكينهم من الإطلاع على كل المعلومات.
- ت- مواجهة الآثار السّلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتّعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفاق الاجتماعية الخطيرة.

ث- التّعامل مع الفئات المهمّشة وإدماجها في المجتمع .

ج- جذب المواطنين إلى قلب عملية التّنمية المستدامة.

ومن خلال هذه الوظائف التي تقع على عاتق تنظيمات المجتمع المدني، تظهر مكانته الإستراتيجية والتداخل بين المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع فلا جدال حول العلاقة الطّردية بين المجتمع المدني والديمقراطية، حيث أن لكلّ منهما معايير وقيم واحدة ويشكّل القاعدة الشّعبية والمصدر الرّئيسي لشرعية الدولة.

ثالثا: آليات وسبل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

لتدعيم المجتمع المدني ودفعه للقيام بأداء وظائفه المنوطة به بنجاحة وفعالية ينبغي تظافر مجموعة من الوسائل/العوامل لتحقيق ذلك، يمكن حصرها في ثلاثة آليات رئيسية هي كالآتي: 1- الآليات القانونية والسياسية.

ويقصد بالآليات القانونية والسياسية مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضّمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- أ- وجود دستور مستفق عليه شعبيا ، يقر التعددية الحزبية ، وحزبية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية، والإجتماعية ، والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.
- ب- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.
- ت- ضرورة وجود وإحترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقا للقواعد الدستورية).
- ث- حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية وهذا من خلال إحترام النظام القضائي وإستقلاله.
- ج- توافر صيغة سياسية توفّر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية و منظّمة ، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.

2- الآليات الثقافية.

إنّ نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقّف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسميًا عن السلطات العامة فقط ، وإنّما لابدّ من أن تسبقها ثقافة تشدّد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنين فرادى كانوا أم جماعات، واحترامها حقّ هؤلاء المواطنين في التنظيم والإجتماع والتّفكير والتّعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنّما تقتصر المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها وبإختصار على ثقافة مدنية (18).

وبتعبير آخر، فمؤسسات المجتمع المدني لن تضطلع بدور هامّ وفاعل ما لم تشتمل على إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها . إذا فوجود المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شئ ثقافة، أي أبنية نفسية وردود فعل نكاد لانفكر فيها ، إذ أنّ إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم ، كقيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الإنسانية من جهة ثانية، ومن الواضح هنا أن نشر هذه القيم وغيرها من القيم الأخرى كقيم الولاء والمشاركة والإنتماء والتي تشكّل ثقافة المجتمع، يشكّل أهمّ أساس في تطوير المجتمع المدني في الوطن العربي عامة ودول المغرب العربي خاصّة، وبعث النهضة والفعالية في نشاطاته، وهنا تبرز أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع .

وطالما أنّ الثقافة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني فمحدودية الثقافة السياسية مثلا من أبرز العوائق التي تثبط المجتمع المدني وتحدّ من تطوّره .

3- الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطوّر الإقتصادي والاجتماعي كأساس لابتدائه منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يتركز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاصّ والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظلّ جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظّم النشاط الخاصّ والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاصّ عن القيام بها .

وتتوقّف هذه العمليات على عمق التغيّرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية، والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الإقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع، التسويق، فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب التسيير البيروقراطي، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الإقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محدّدة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية، وتستند إلى

قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدّد مكانة كلّ واحد ودوره:الدّولة، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية، أو الخاصّة وكذا منظمات العمّال وجمعيات أصحاب العمل...الخ.

إنّ التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني، والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة بل تشجّع على قيام مشاركة سياسية، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتّع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.

رابعا: معوّقات واشكالية منظمات المجتمع المدني:

تواجه منظمات المجتمع المدني في الوقت الحالي بعض المعوّقات التي تحول دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ويمكننا تصنيفها على النحو التالي:

1- معوّقات راجعة إلى أهداف المنظمة:

أ- عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها، وسيادة طابع الارتجالية في تحديدها، ووضع أهداف تعجز المؤسسة عن تحقيقها والتركيز على أهداف معيّنة وإهمال الأهداف الأخرى لخضوعها لاعتبارات شخصية.

ب- ضعف تراث المؤسسة والقيم الجماعية لدى الأفراد في المجتمع ممّا يؤثّر في قدراتها في إعادة تحديد الأهداف وبناء الإستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.

ت- عدم توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة مما ينجّم عنه عدم التمكن من وضع أهداف واقعية وسياسة وطنية إنمائية شاملة يحدّد من خلالها دور كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

2- معوّقات راجعة إلى الهيكل الإداري والتنظيمي:

أ- عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة، إذ يؤدّي الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصالح العامة الى عجز المؤسسة عن تحقيق أهدافها.

ب- القيادة الإدارية غير الفعّالة، فمن الخطأ أن تكون القيّادة في يد فرد أو عدّة أفراد قلّائل خشية تحوّل القيادة إلى سلطة متعسّفة، ومن المفضّل أن تكون القيادة جماعية تضمّ عددا من الأفراد يمثل كلّ منهم احتياجات أفراد المجتمع ويفضّل أيضا أن تكون القيادة بصورة دورية.

ت- عدم وضع تصوّرات مستقبلية واضحة المعالم، إذ يؤثّر ذلك في تحقيق المنظمة لأهدافها وعدم السّعي إلى تطويرها بصفة دائمة ومستمرّة.

ث - التّجيز لفئات معيّنة ممّا يؤدّي إلى توجيه خدمات المنظمة إلى أشخاص بعينهم على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض الرّوح المعنوية والإحباط في نفس الوقت.

ج - افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخليا، في كثير من الأحوال، للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي مؤسسات عدّة، ممّا يقود إلى غياب تقاليد العمل الديمقراطي الحقيقي.

ح- غياب روح العمل الفريقي داخل منظمات المجتمع المدني، إذ لا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السّمة الغالبة في أغلب المنظمات.

3- معوقات راجعة إلى التمويل والموارد المالية:

أ- مشكلة التمويل، إذ تعاني منظمات المجتمع المدني ضعفا مستمرا في ميزانياتها ، الأمر الذي يؤثر سلبيا في قدرتها في تحقيق أهدافها على الوجه المطلوب.

ب- غموض مصادر الدعم والتمويل المالي لمنظمات المجتمع المدني بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها وطريقة صرفها.

ت- اعتماد التمويل في منظمات المجتمع المدني في أغلب الأحوال على التبرعات والهبات والمساعدات التي يجود بها الخيرون والشركات والمؤسسات، وعدم السعي الحثيث لتكوين مشاريع تعتمد عليها تلك المنظمات في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها وبرامجها (19).

ث- قلة الترشيد في استخدام الموارد، إذ تقوم بعض المنظمات بإنفاق مبالغ طائلة على الاعلانات (الكتيبات، المطبوعات، المطويات... إلخ)، وإن كانت هذه الجوانب مهمة للمنظمة إلا أن الإنفاق الشديد عليها يبيد الأموال التي تم جمعها، ويجعل المتبرعين يشككون في الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

ج- الإمكانيات غير مستخدمة الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر متجددة للدخل.

4- معوقات راجعة إلى لوائح ونظم العمل :

أ- تعمل منظمات المجتمع المدني في ظل تشريعات تضعها الحكومة وتصبح واجبة الأداء والتنفيذ لهذه المنظمات ولا يجوز الخروج عنها، ورغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقا وواجبات للأفراد والهيئات، إلا أنها- من جانب آخر- تشكل إطارا يقيد العمل داخل هذه المنظمات، إذ تشكل تأثيرا في أسلوب التنظيمات في أداء أعمالها لتحقيق أهدافها.

ب- عدم وضوح اللوائح للعاملين بالمنظمة، ويمكن تلاقي الكثير من المشكلات التي تظهر في المنظمة إذا ما قام الأعضاء بمعرفة اللوائح والقوانين التي تسير عليها.

ت- عدم وجود درجة من المرونة في تنفيذ اللوائح، إذ أن بعض هذه المنظمات تعتمد على قوانين وتشريعات ثابتة وغير مرنة مما يؤدي إلى صعوبة تحقيقها لأهدافها ، ولكن بالرغم من مرونة التشريعات الاجتماعية الخاصة بتسيير العمل في منظمات المجتمع المدني، إلا أن بعض المنظمات ترى ضرورة أن تتغير هذه التشريعات بصورة مستمرة حتى تتواءم مع التغييرات الاجتماعية السريعة ، والتي تتطلب استحداثا مستمرا لأنماط الرعاية والخدمات الاجتماعية في المرحلة الزاهنة والمستقبلية .

ث- عدم الجدية في تنفيذ اللوائح من قبل بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني الأمر الذي يترتب عليه عدم الفاعلية في بلوغ الأهداف المبتغاة (20).

5- معوقات راجعة إلى برامج المنظمة :

أ- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج والفعاليات والأعمال لمنظمات المجتمع المدني لحداتها من جهة وعدم اكتراث واهتمام الحكومات لنشاطات وأعمال هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والرياضي والإنساني والمرأة والطفل والشباب والعمال والطالب والبيئة والنقابات والجمعيات والأندية من جهة أخرى.

ب- ضعف الاتجاه نحو التطوع إلى جانب غياب المعلومات والحاجة إلى توثيقها وصعوبة الحصول على المعلومات ، بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات الكوادر العاملة في هذه المنظمات خصوصاً المتطوعين(21).

ت- تكرار البرامج والمشروعات وعدم التجديد فيها مما يؤدي إلى انصراف الأعضاء وأفراد المجتمع عن المشاركة في هذه البرامج، وقلة مدة الاشتغال بالجمعيات والمنظمات إذ يؤكد لنا (هيلي بارناردو) أن 11 مليون من المتطوعين يعملون اليوم في جمعيات ومنظمات ، لكن في حقيقة الأمر ما يقدر بنحو أربعة ملايين من المتطوعين يعملون في الحد الأقصى ساعتين في الأسبوع(22)

ث- ضعف التغطية الاعلامية لبرامج وأنشطة هذه المنظمات والتوثيق لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع على المدى القصير والبعيد، هذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين لها ومن المتلقين لفوائدها.

✓ خاتمة

وهكذا يتضح لنا أن المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية على الصعيد العالمي والمحلي فقد التزمت دولياً الكثير من أقطار الوطن العربي مثلاً بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة خاصة الاجتماعية، بحيث هذه الأخيرة وجدت نفسها فجأة وبدون تمهيد مطالبة بسد الفراغ الذي انسحبت منه الدولة في مجالات الإنفاق الاجتماعي، فهذه المنظمات في أغلبها خيرية إحسانية، وهكذا أصبحنا أمام طرفين مفترض أن يتعاونوا معاً بحكم الضغوط الدولية والحاجة الداخلية ولكن في إطار علاقة غير صحية، أزمة ثقة، غياب أي خبرات للتفاعل والحوار، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية والقدرات والمهارات التنظيمية لدى هذه المنظمات.

الهوامش

- 1- Till, Jon van Building .Social Capital And Growing Civil Society ,N.Y, Open University ,2001 , p 74 .
- 2- فهيمة، شرف الدين. "الواقع العربي و عوائق تكوين المجتمع المدني"، مجلة المستقبل العربي بيروت : مركز الدراسات العربية ، العدد 278، أبريل 2002، ص 39.
- 3- سعد الدين ، ابراهيم. المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي . القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2000 ، ص 79.
- 4- نصر، عارف. التنمية من منظور متجدد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، 2002، ص 25.
- 5 - خليل، حامد. " الوطن العربي والمجتمع المدني ". العدد الأول، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق . 2000.
- 6- الجنحاني، الحبيب. " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ". مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون ، 1999، ص 99.
- 7- عبد الغفار شكر. " نشأة وتطور المجتمع المدني :مكوناته وإطاره التنظيمي ". القاهرة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 945، 2004، ص 32.
- 8- ثابت، أحمد عبد الحميد. الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم . الطبعة الأولى، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999، ص 45.

- 9- غوّاص، سعيد. دور قيادات العمل التطوّعي في تنمية المشاركة الأهلية. دراسة ميدانية على محافظة ظفار، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2007.
- 10- عبد المسيح، سعيد. قيم المجتمع المدني: المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص 443.
- 11- قنديل، أماني. المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة. القاهرة، مطابع الأهرام، 2000، ص 47.
- 12- مايكل وفولي. "مفارقات المجتمع المدني". مجلة الثقافة العالمية، ترجمة أحمد إسماعيل علي، الكويت، العدد 86، 1998، ص 19.
- 13- سعد الدين، ابراهيم. مرجع سابق، ص 81.
- 14- المنصف وناس. الحياة الجمعياتية في المغرب العربي: التاريخ والأفاق "المجلة العربية لحقوق الإنسان تونس- العدد 04، 1997، ص 137.
- 15-D. Ferrand-Bachmann. Bénévolat et solidarité. paris : Syros Alternatives, 1992, p35 .
- 16- أماني قنديل. المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994، ص 25.
- 17- ماهر، أبو المعاطي. إدارة المؤسسات الاجتماعية. القاهرة: دار تكنوماشين للطباعة، 1988، ص 17.
- 18- مصطفى، كامل السيد. مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي. ورقة قدمت الى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 1992، ص 658.
- 19- عبد الرحمن، عبد الله. إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص ص 276-277.
- 20- صوفي، عبد الرحمن وآخرون. المجتمع العماني المعاصر. الطّبعة الأولى، سلطنة عمان: مطبعة جامعة السلطان قابوس، 2009.
- 21- أبو النّصر، مدحت محمد. مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربيّة، القاهرة إيتراك للطباعة والنّشر والتّوزيع، 2007 ص 365.
- 22-Helyet, Bernardeau Moreau. Proposent de distinguer les bénévoles impliqués ordinaires et occasionnels. 2006, p 66.